



كثيرًا ما تختلط، في لغتنا اليومية، وتتداخل مدلولات بعض المصطلحات الرئيسية مثل الشريعة، والفقه، والقانون الإسلامي. هذا الاضطراب يسهم في عدم المساواة بين الجنسين في قوانين الأسرة الحديثة على نحو مضر بالمرأة؛ إذ تواجه محاولات إصلاح قوانين الدولة من أجل تحقيق العدالة والمساواة للمرأة معارضة من يرون أنها مناقضة للشريعة. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن نميز بين هذه المصطلحات حتى نفرص بين الإلهي والأبدي من جانب والبشري والمؤقت من جانب آخر.

الشريعة

والفقه

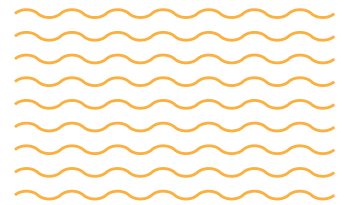
وقوانين الأسرة

توضيح المفاهيم

الشريعة، لغويًا، هي "السبيل أو الطريق المؤدي إلى مورد الماء". وفي العقيدة الإسلامية هي مراد الله الذي أوحى به إلى رسوله، سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، والذي يتكشف بشكل متواصل للبشر. تنطوي الشريعة على قيم معنوية وأخلاقية تجسد روح ومقاصد النصوص الإسلامية المقدسة، وهي السبيل الذي يستهديه المسلمون في عيشتهم في هذا العالم، والاستعداد للحياة الآخرة. وبالتالي، فلا يمكن اختصارها في مجموعة من الأحكام الفقهية أو القوانين.

الشريعة هي مراد الله للبشر كما أوحى به إلى رسوله، سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) - مجموع القيم والمبادئ الدينية التي ترشد المسلمين في حياتهم. الشريعة تختلف عن التفسير الذي يعني تفسير النص المقدس، وتختلف كذلك عن الفقه، الذي يعني استنباط الأحكام الفقهية من النصوص. القوانين والسياسات التي وضعها البشر ليست هي الشريعة.

ما هي الشريعة؟



الفقه عملية بشرية تتمثل في السعي إلى فهم الشريعة. وهو، كأى نظام قانوني آخر، بشري ومرتبب بالزمان والمكان.

ما هو الفقه؟

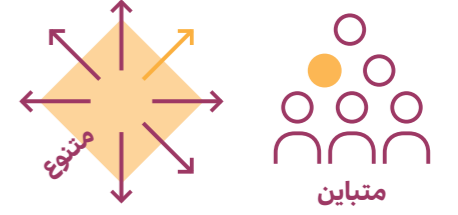
الفقه، لغويًا، هو "الفهم" أو "المعرفة"، ويطلق عليه في الإنجليزية، عادةً، "Islamic jurisprudence". الفقه، كمصطلح، يعني الفهم البشري للشريعة، وعملية استنباط الفقهاء للأحكام من النصوص المقدسة: القرآن والسنة (القولية والعملية). والفقه لا يعني فقط الأحكام الفقهية، بل يشمل كذلك هذا الكم الضخم من الدراسات والنصوص الفقهية التي أنتجها الفقهاء المسلمون.

محلي

زمني

بشري

ما هو القانون الإسلامي؟



كثيرًا ما يستخدم مصطلح "القانون الإسلامي" و"الشريعة" كترادفين. ولكن القانون الإسلامي لا يمكن أن يراود الشريعة، إذ يشير المصطلح القانون الإسلامي إلى كم متنوع ومتباين من التأويلات البشرية للنصوص الإسلامية المقدسة. ويشمل ذلك المبادئ والأحكام التي صاغها الفقهاء الأوائل، وكذلك مختلف الأحكام التي طبقتها المحاكم الشرعية، فيما قبل العصر الحديث (والتي كانت تستند في معظم الأحيان إلى الفقه القديم). بعض تلك الأحكام تم تضمينها، انتقائيًا، فيما بعد في قوانين الأسرة المسلمة المعاصرة المستندة إلى الفقه. بعبارة أخرى، لم توجد في السابق، ولا توجد الآن، مجموعة متجانسة ثابتة غير قابلة للتغيير من الأحكام أو القوانين "الإسلامية" التي تُطبق على كل المسلمين في جميع أنحاء العالم. ولكن هناك تراكم لكل هذه الجهود البشرية التي قدمت لنا ترأثًا فقهيًا إسلاميًا غنيًا.

ليس هناك "قانون إسلامي" واحد عالمي، بل العديد من النظريات، والتأويلات، والعادات، والقوانين، والسياسات التي وضعها البشر والتي تشكل التراث الفقهي الإسلامي المتنوع والمتباين.

ما هي قوانين الأسرة المسلمة المعاصرة؟

مثلما هناك تنوع في الفهم البشري للشريعة، هناك كذلك اختلافات كبيرة بين قوانين الأسرة، المدون منها وغير المدون، في سياقات المسلمين اليوم.

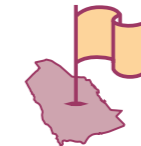
١ الإصلاح والتدوين الانتقائي لبعض أبواب ومسائل الفقه، بما في ذلك قوانين الأسرة، ثم تعديل تلك القوانين فيما بعد باتباع نفس العملية الانتقائية

مثال: معظم البلدان ذات الأغلبية المسلمة.



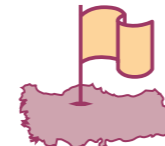
٢ الاستمرار في استخدام الاتجاه معين في الفقه القديم دون تدوين

مثال: المملكة العربية السعودية.



٣ تحية الفقه جانبًا والاعتماد على النظام القانوني "الغربي"

مثال: تركيا استنادًا إلى النموذج السويسري.



ليس هناك "قانون أسرة إسلامي" واحد يطبق على كل المسلمين في كل مكان. بل هناك قوانين أسرة مسلمة تختلف باختلاف البلدان والمجتمعات، مستندة إلى أسس دينية، وكذلك إلى ثقافات وتقاليد ومعايير متنوعة.

لذلك تنوعت قوانين الأسرة الإسلامية المعاصرة في الشكل والمضمون. فبعضها مدون وبعضها غير مدون. وبعضها يعتمد على هذه الأسس الدينية أو تلك، وبعضها لا يعتمد على أسس دينية أصلاً. هذا التنوع يعكس الفوارق الجغرافية والثقافية والاجتماعية بين مجتمعات المسلمين في شتى أنحاء العالم.

وفي حين تطور الفقه، كتراث تأويلي، وطُبق على يد الفقهاء المتقدمين، في انفصال تام عن الدولة، فاتسم بالمرونة والديناميكية التي أتاحت تنوع الآراء الفقهية، نجده وقد تغيرت طبيعته بعد أن انتقلت الدولة الحديثة أحكامًا فقهية معينة لتدرجها في قوانينها، فجمّدت الآراء الفقهية على تلك التي فضلها الدولة بعد أن وجدت طريقها إلى تشريعاتها.



مثال

ماذا تقول الشريعة والفقه وقوانين الدولة في تعدد الزوجات؟

الشريعة

سورة النساء، الآية ٣:
"فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع..."

سورة النساء، الآية ٣:
"... وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة."

سورة النساء، الآية ١٢٩:
"ولن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم"

الفقه القديم

تعدد الزوجات مباح. فقد رأى معظم الفقهاء أنه حق للرجل لا يمكن الحجر عليه بأي شروط. ولكن بعض الفقهاء أباحوا للزوجة أن تشتترط في عقد زواجها تقييد زوجها من ممارسة هذا الحق.



قوانين الدولة

تعدد الزوجات مباح: مثال: معظم البلدان ذات الأغلبية المسلمة في الشرق الأوسط، وآسيا، وأفريقيا.

تعدد الزوجات يخضع لقيود من قبيل العدل بين الزوجات في الوقت المخصص لكل منهن، والنفقة، وحقوق المعاشرة، إلخ... مثال: الجزائر، والبحرين، وماليزيا، والمغرب

تعدد الزوجات ممنوع: مثال: تونس، وتركيا، الجمهورية القيرغيزية، وطاجيكستان، وأوزبكستان

القرآن، المصدر الأول للشريعة، واضح وصريح في تقريره أن الرجل لن يستطيع أن يعدل بين النساء ولو حرص (النساء، ١٢٩). كان تعدد الزوجات قائمًا قبل الإسلام، ثم جاء القرآن ليقيد بأربع زوجات كحد أقصى. وكان ذلك لتمهيد المسار نحو إصلاح هذه الممارسة السابقة على الإسلام في اتجاه تحقيق العدل. ولو أتبع هذا لكان رأينا تعدد الزوجات قد ألغي الآن.



المضي قُدُمًا

"الشريعة هي القانون الأبدى، الثابت، غير القابل للتغيير كما هو قائم في إرادة الله. فهي سبيل الحقيقة والعدل كما أرادهما الله. الشريعة، إذن، هي القانون المثالي كما ينبغي أن يكون في المراد الإلهي، وبالتالي، فهي بهذا التعريف ذاته، غير معلومة للبشر على هذه الأرض. وعلى البشر، إذن، أن يسعوا بكل ما أوتوا من قوة لتحقيق الشريعة قدر استطاعتهم. أما الفقه، في المقابل، فهو قانون بشري: ومحاولة البشر للوصول إلى القانون كما هو قائم في إرادة الله وتطبيقه. الفقه إذن، ليس إلهيًا في حد ذاته لأنه نتاج جهد بشري. الفقه، وعلى خلاف الشريعة، ليس أبدًا ثابتًا غير قابل للتغيير، بل هو، بالتعريف، بشري، وبالتالي عرضة للخطأ، قابل للتغيير، ظرفي."

— خالد أبو الفضل (١٩٦٣ -)

"الشريعة مبنها وأساسها على الحكمة ومصالح العباد في المعاش والمعاد. وهي عدل كلها، ورحمة كلها، وحكمة كلها، ومصلحة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة"

— ابن قيم الجوزية (١٢٩٢-١٣٥٠)

من صنع
البشر

عرضة
للتغيير

يعد الخلط بين الشريعة، والفقه، والقانون الإسلامي ظاهرة حديثة، تم استخدامها لإخراس أصوات الإصلاح والتغيير. وهو ما يجب أن نتنبه له في مضيئنا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين باستلهام الأفكار التي وردت في القرآن، فنميز بين هذه المفاهيم وبعضها البعض. وهو ما يعني التبصر بأن الشريعة إلهية وأبدية، بينما الفقه والقانون الإسلامي، بما في ذلك قوانين الأسرة المسلمة المعاصرة، من صنع البشر وعرضة للتغيير.

المساواة

والعدل

المساواة والعدل راسخان في
الشريعة، وعلى البشر السعي
لتحقيق هاتين القيمتين.

كيف نستطيع أن نعمل معًا
لبناء مجتمعات إسلامية تساوي
بين الجنسين؟



الناشر: "مساواة"، في 2016

تمت ترجمة هذه الوثيقة بدعم من البرنامج الإقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفي إطار برنامج "الرجال والنساء من أجل المساواة بين الجنسين" الممول من طرف وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية. الآراء المُعبّر عنها في هذه الوثيقة خاصة بـ "مساواة"، ولا تمثل بالضرورة آراء أي من الممولين. يمكن نسخ أي جزء من هذه الوثيقة أو استخدامه أو حفظه داخل نظام استعادة، أو نقله في أية صورة وأية طريقة لتلبية احتياجات محلية دون الحصول على إذن من "مساواة"، شريطة ألا تكون هناك نية للحصول على أرباح مالية، وأن تشير النسخ والاستخدامات والتعديلات والترجمات كلها عن طريق السيل الميكانيكية أو الكهربائية أو الإلكترونية إلى أن المصدر هو "مساواة". ويجب إرسال نسخة من أي نتاج لاستخدام أو تعديل أو ترجمة هذه الوثيقة إلى "مساواة" على العنوان المدرج في صفحتها على الشبكة العنكبوتية



musawah